

Distr.
GENERAL

TD/B/47/5
15 August 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والأربعون
جنيف، ٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠
البند ٦(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

بالنظر إلى أن الاحتياجات الإنمائية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني تثير تحديات جديدة للمسؤولين عن رسم السياسات، فإن إمكانات النمو الاقتصادي الفلسطيني لا تزال مقيدة بمجانب ضعف هيكلية ناشئة عن الاتجاهات التاريخية. وقد كانت لبيئة السياسة الاقتصادية التي أتاحتها الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ مساهمات هامة في تحسين الإطار التنظيمي وهيئة الأوضاع المواتية لإنعاش الاقتصاد بدفع من قطاع خاص قوي. بيد أنه لا تزال هناك مجموعة من القضايا الاقتصادية الكلية والقطاعية التي تتعين معالجتها في الوقت الذي يستعد فيه الاقتصاد الفلسطيني لمزيد من التعاون الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد كان الهدف من برنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٥ توفير مساعدة تقنية ملموسة لدراسة المجالات التي تنطوي على مشاكل وبحث القضايا التقنية، وإسداء المشورة بشأن تدابير السياسة العامة اللازمة، وبناء قدرات المسؤولين عن رسم السياسات وأوساط القطاع الخاص المشاركة في تنمية القطاعين التجاري والمالي الفلسطيني وما يتصل بهما من خدمات. وتتمحور أنشطة الأونكتاد في هذا المجال حول أربع مجموعات من البرامج: السياسات والاستراتيجيات التجارية؛ وتيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل؛ والتمويل والتنمية؛ والمشاريع والاستثمار وسياسة المنافسة. ومن خلال ربط نتائج البحوث التحليلية والتجريبية في هذه المجالات باحتياجات المساعدة التقنية المحددة من قبل السلطة الفلسطينية، استطاعت الأمانة أن توفر المساعدة التقنية المستهدفة في المجالات التي تندرج في نطاق اختصاصها. وقد ساعد هذا في اجتذاب دعم متزايد من مصادر التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف لمشاريع الأونكتاد بهدف الشروع في عملية الإصلاح والتحديث في المجالات الرئيسية للإدارة الاقتصادية الفلسطينية، مع العمل في الوقت نفسه وبشكل متزايد على إقامة علاقات تعاون مع سائر الوكالات التي تقدم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض مادتها على التعبير عن أي رأي كان لأمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول -	التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠	٥
الثاني -	المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	١١
ألف -	برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني	١١
باء -	سياسة التجارة واستراتيجيتها	١٢
١ -	البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية:	
	المرحلة الأولى (نُفذت)	١٢
٢ -	البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية:	
	المرحلة الثانية (جارية)	١٣
٣ -	الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية (جارية)	١٣
٤ -	تجارة الترانزيت والنقل العابر (جارية)	١٤
٥ -	التوريد الدولي للسلع الغذائية الاستراتيجية (مقترح) ..	١٤
جيم -	تيسير التجارة	١٤
١ -	تعزيز القدرات التشغيلية في مجال إدارة الجمارك (مُنَفَّذ)	١٤
٢ -	التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في مجال الخدمات ذات الصلة بالتجارة:	
	المرحلة الأولى (مُنَفَّذة)	١٥
٣ -	تعزيز الكفاءة التجارية: النقطة التجارية الفلسطينية في	
	رام الله: المرحلة الأولى (مُنَفَّذة)	١٦

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		الثاني (تابع)
		٤ - التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في مجال الخدمات ذات الصلة بالتجارة:
١٦	٢٤	المرحلة الثانية (مقترحة)
١٧	٢٥	٥ - تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لميناء غزة (مقترح)
		٦ - الاستعدادات لتشغيل برنامج النظام الآلي للبيانات
١٧	٢٦	الجمركية (مقترح)
		٧ - تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة: البرنامج التدريبي
١٨	٢٧	في مجال التجارة (TRAINFORTRADE) (مقترح)
١٨	٢٨	٨ - السلاسل الاحصائية بشأن التجارة الدولية (مقترح) ...
١٩	٣١ - ٢٩	دال - التمويل والتنمية
		١ - تعزيز القدرات في مجال مراقبة الديون والتحليل المالي
١٩	٢٩	(مقترح)
١٩	٣٠	٢ - تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي (جارٍ)
١٩	٣١	٣ - إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني (جارٍ)
٢٠	٣٢ - ٣٥	هاء - الاستثمار والمشاريع والمنافسة
٢٠	٣٢	١ - دراسة جدوى لإنشاء منطقة صناعية في نابلس (نفذت)
٢٠	٣٣	٢ - دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مقترح)
٢١	٣٤	٣ - تشجيع الاستثمار (جارٍ)
٢١	٣٥	٤ - قانون وسياسة المنافسة (مقترح)

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الثالث -	المواءمة وتعبئة الموارد وبرنامج العمل	٢٢
ألف -	التعاون بين الوكالات والدعم المقدم من المانحين والمشاورات مع فلسطين	٢٢
باء -	الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً في إطار برنامج عمل الأمانة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٣

قائمة الجداول

١ -	الأرض الفلسطينية: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ١٩٩٤ و ١٩٩٦-١٩٩٨	٩
٢ -	برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، ١٩٩٧-٢٠٠١	٢٥

الفصل الأول

التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، ١٩٩٩-٢٠٠٠

١ - إن بيئة السياسة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة^(١) خلال السنة الأخيرة من الفترة الانتقالية التي حدّتها الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية المعقودة في عام ١٩٩٣ قد أثارت شعوراً متجدداً بحدوث تغيير وشيك تقتضيه الحاجة الملحة إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية الموعودة التي بشرت بها عملية السلام بعد انقضاء خمس سنوات على بدء الفترة الانتقالية، بالإضافة إلى توقعات التوصل في عام ٢٠٠٠ إلى حل قضايا المرحلة الانتقالية وقضايا الوضع الدائم التي لا تزال معلقة بين الطرفين. ثم إن من الأهداف التي تدخل في صلب مفهوم المرحلة الانتقالية وإنشاء السلطة الفلسطينية أنه ينبغي أن يتيح إجراء عملية تحول تدريجي للبيئة التنظيمية والمؤسسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. فإلى جانب التحول بعيداً عن الظروف التقييدية التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٤، كان من المتوخى هئية بيئة انتقالية مواتية تقوم على أسس حديثة وتفضي إلى تعزيز المشاريع والنمو والتنمية وتحقيق الإمكانات الاقتصادية. وبحلول عام ١٩٩٩، كان معظم الفرص التي أتاحتها الاتفاقات الانتقالية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي قد استُنفت، ولكن هناك بعض المجالات التي سُجل فيها خلال السنة الماضية المزيد من التقدم في الإطار التنظيمي والمؤسسي.

٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وقّعت إسرائيل وفلسطين اتفاقاً طال انتظاره يسمح بتوسيع واحدة من قوائم السلع التي يُسمح للسلطة الفلسطينية بأن تستوردها، وفقاً لسياستها هي، من الأسواق العربية المجاورة. وكانت هذه السلع تشمل أصلاً ما يقل عن ١٠٠ سلعة محددة بخصص. أما الاتفاق الجديد فيمهد لإجراء المزيد من التنوع في التدفقات التجارية الفلسطينية ويحدد نحو ٣٠٠ سلعة تُعفى من الرسوم الجمركية إذا استوردت من مصر أو الأردن ضمن حصة حُددت قيمتها بمبلغ ٢٢ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت إسرائيل على أن تسدد للسلطة الفلسطينية مستحقاتها من ضرائب المشتريات المفروضة على الواردات من إسرائيل أو عبرها. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين التفاوض على العلاقات التجارية والاقتصادية في المستقبل، فإن هذه التعديلات الاقتصادية النهائية لاتفاقات المرحلة الانتقالية تدل على وجود أساس للتعاون التجاري البناء بين الطرفين.

٣ - وفي هذه الأثناء، مضت السلطة الفلسطينية قدماً في إعداد ومراجعة واعتماد مجموعة من القوانين التي سُنّت مؤخراً والتي تنظم الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأنشطة. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٠، كان قد تم تقديم ما مجموعه ١٢٨ مشروع قانون إلى وزارة العدل في السلطة الفلسطينية من أجل مراجعتها ثم إحالتها إلى مجلس وزراء السلطة الفلسطينية ومجلسها التشريعي. ومن بين مشاريع القوانين هذه، تم إقرار ٤٠ مشروعاً، وهناك ٢٠ مشروعاً لا تزال في مراحل مختلفة من عملية المراجعة التشريعية. وبالرغم من

القيود التي اتسمت بها الفترة الانتقالية، فإن الأدلة المتزايدة على سيادة القانون في جميع جوانب الحياة الفلسطينية تمثل إنجازاً هاماً للحكومة الفلسطينية الجديدة وعلامة مشجعة من علامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

٤ - ولقد أصدرت السلطة الفلسطينية مؤخراً بياناً شاملاً تؤكد فيه التزامها بضمان أن "تسهم السياسات الاقتصادية خلال السنوات المقبلة مساهمة إيجابية وهامة في التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني"^(٢) ولقد تجسد هذا أولاً في القيام هذه السنة بإنشاء المجلس الأعلى للتنمية لكي يشرف على الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز حسن الإدارة وزيادة فعالية المالية العامة. ويمثل الدور الاستراتيجي المتوخى للمجلس الأعلى للتنمية "عملية إعادة توجيه هامة للسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية"^(٣)، كما أن من شأنه أن يساعد في زيادة توافق السياسة العامة الفلسطينية مع المعايير العالمية، على النحو التالي:

- توحيد حسابات الإيرادات العامة المتباينة لدى وزارة مالية السلطة الفلسطينية؛
- الحد من النفقات العامة الجارية التي ظلت تتزايد دون ضوابط؛
- الكشف الكامل عن المعلومات المتصلة بالعمليات التجارية للسلطة الفلسطينية واستثماراتها^(٤)؛
- تصميم استراتيجية لخصخصة أصول السلطة الفلسطينية؛
- بلورة سياسة السلطة الفلسطينية بشأن الدين العام^(٥).

٥ - وأخيراً، وبموازاة استمرار مفاوضات الوضع الدائم الجارية بين إسرائيل وفلسطين منذ عام ١٩٩٩، تكثفت أيضاً الاستعدادات الجارية على جميع المستويات لصياغة مبادئ توجيهية على صعيد السياسة الاقتصادية، واستراتيجيات للتفاوض وبرامج للتنمية توجه الاقتصاد الفلسطيني في فترة "ما بعد المرحلة الانتقالية". كما شهد هذا العام المزيد من أوجه التحسن في الأداء المؤسسي للسلطة الفلسطينية في مجال الإدارة الاقتصادية، بالإضافة إلى مزيد من مواءمة وترشيد العمل فيما بين الوزارات. وهذا يبشر بالخير بالنسبة لتطوير قطاع عام يستطيع أن يوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يتوقعها الشعب الفلسطيني، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الدور الدينامي للسوق، والإمكانات الهائلة للنمو والتنمية والتعاون والتكامل الإقليميين التي يعد بها السير على هذا الطريق.

٦ - وفي أعقاب البداية المضطربة للفترة الانتقالية، أخذ الاقتصاد الفلسطيني ينتعش في عام ١٩٩٧ وقد واصل منذ ذلك الحين نموه وإثبات قدرته على تحقيق إمكانات توسعه المطرد^(٦). ويرد في الجدول الأول ملخص للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية استناداً إلى المصادر الإحصائية الرسمية المتاحة. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي

الفلسطيني والدخل القومي الإجمالي (وهذا يشمل دخل العمل في إسرائيل) نمواً في عام ١٩٩٨ بنسبة ٧ في المائة و ٨ في المائة على التوالي^(٧)، وهذا يعني نمواً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بنسبة ٦ و ٧ في المائة، وهو معدل لم يسجل منذ ما قبل عام ١٩٨٨. وتدل البيانات الأولية لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على أنه من المتوقع للدخل الكلي، ودخل الفرد بصفة خاصة، أن يواصل النمو وإن يكن بمعدلات أبطأ.

٧- وهذا الأداء يعيد إلى الأذهان فترات التوسع الذي سُجل بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ وقبل العام ١٩٨٨، وهي فترات كان يعقبها عادة انخفاض حاد، مما يبرز سرعة تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالضغط والصدمات الخارجية. ولا يشكل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الدخل القومي المتاح، مثلما كان عليه الحال قبل عام ١٩٩٤. ويتسم هيكل الطلب الكلي بارتفاع نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على عدم حدوث تحول هيكلي عن الاتجاهات الاقتصادية التاريخية حيث يؤدي الدخل الخارجي، وليس التوسع الداخلي، إلى زيادة الطلب الكلي. وفي غضون ذلك، سجلت حصة الاستهلاك العام نمواً لتصل إلى ما يعادل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٤، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التعينات الحكومية دون قيود. وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في مستوى وحصة إجمالي تكوين رأس المال، مما يعكس الرواج المتواصل لنشاط تشييد المباني السكنية الخاصة منذ عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن الاستثمار العام الذي يشكل عنصراً من عناصر الطلب الكلي كان أكثر أهمية منه في عام ١٩٩٤، فهو يظل عند مستويات أدنى من مستوى الاحتياجات الظاهرة كما هي مبيّنة في خطة التنمية الفلسطينية.

٨- ولقد سجل العجز في تجارة السلع والخدمات زيادة حادة منذ عام ١٩٩٤، الأمر الذي يرجع إلى حدوث زيادة مستمرة وغير مسبوق في الواردات تنعكس أيضاً في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي استعادت الآن مستوياتها العالية التي سُجلت في السابق. ومن جهة ثانية، لم تستعد قيمة الصادرات الفلسطينية إلا مؤخراً ذلك المستوى الذي كانت قد بلغت في أوائل الثمانينات. ويشكل العجز في تجارة السلع الجزء الأعظم من العجز في الحساب الجاري الذي تقيمن عليه التجارة مع إسرائيل. بيد أن ثمة اتجاهات تدريجياً نحو الانفتاح على مصادر أكثر تنوعاً للواردات يمثل علامة من العلامات الإيجابية التي سُجلت في هذا القطاع مؤخراً. كما أن ميزان الحساب الجاري الذي كان في الماضي يسجل فائضاً مستمراً قد أصبح في وضع عجز خطير منذ عام ١٩٩٦. وتساعد الصادرات، وصافي دخل عوامل الإنتاج الناشئ عن العمل في إسرائيل، والتحويلات الخاصة الجارية من المغتربين الفلسطينيين وغير ذلك من المصادر غير الرسمية، في تمويل فاتورة الواردات الهائلة. غير أن هذه البنود لا تكفي لتصحيح العجز في الحساب الجاري الذي يُعوّض جزئياً بتمويل من المانحين. ومنذ عام ١٩٩٦، أدت ائتمانات الموردين وغير ذلك من أشكال الديون التجارية القصيرة الأجل، فضلاً عن الديون الرسمية، إلى تغطية ذلك الجزء من العجز في الحساب الجاري الذي يبدو أنه متصل بتلبية احتياجات تمويل الواردات^(٨).

٩- وبينما شهدت إدارة المالية العامة للسلطة الفلسطينية تحسناً في السنوات الأخيرة، فإن التحديات المالية الداخلية والخارجية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني الناشئ قد تزايدت. وقد بلغت ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٠ ما مقداره ١,٤ مليار دولار يُخصص ما نسبته ٧٠ في المائة منها لتغطية المرتبات والأجور والنفقات التشغيلية. وتظل النفقات الإنمائية تعتمد اعتماداً كلياً على التمويل الذي يوفره المانحون والذي يتاح على نحو متزايد في شكل قروض. وقد تم خفض العجز في الميزانية منذ عام ١٩٩٧ ومن المتوخى إزالته في عام ٢٠٠٠ ولكن هناك متأخرات من السنوات السابقة. ومن التحديات الجديدة الهامة التي نشأت ما يتمثل في تزايد حجم الدين العام للسلطة الفلسطينية الذي وصل إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٩. ولم تبدأ السلطة الفلسطينية إلا مؤخراً في صياغة سياسة عامة ومعايير تقنية فيما يتصل بالدين العام الذي ظل يتراكم حتى الآن دون وجود أي توجيه مركزي أو مراعاة أية أهداف أو أولويات محددة أو دون أن يكون ذلك وفقاً لاعتبارات الجدوى الاقتصادية المثبتة. وبالرغم من أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ كانت منخفضة مقارنة بما هي عليه في العديد من الاقتصادات النامية المدينة، فإنه ينبغي النظر إلى هذا الوضع على ضوء الفترة القصيرة التي تراكم الدين الخارجي للسلطة الفلسطينية خلالها. ولئن كانت خدمة الديون المستحقة على معظم القروض منخفضة ولم يبدأ دفعها بعد، فإن الضغوط على ميزان المدفوعات يمكن أن تزيد من حدة حالة المديونية الرسمية.

١٠- وتدل الفقرات السابقة على أنه بالرغم من التقدم المحرز في إصلاح البيئة التمكينية خلال الفترة الانتقالية، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني اليوم يعتمد اعتماداً شديداً على مسار النمو الذي نشأ عن تأثير فترة الاحتلال المطولة. ويكشف هذا النمط عن اعتماد شديد على الموارد الخارجية (دخل عوامل الإنتاج، والتحويلات، والمعونة، والقروض)، وضعف القدرة على توليد فرص العمل المحلية وتشوهات في استخدام الموارد الاقتصادية، وفي هيكل الإنتاج والتجارة، وفي الموارد المخصصة للصحة والتعليم واكتساب المعرفة. ولا تزال هذه التشوهات تؤثر في وتيرة الأنشطة الاقتصادية وتفضي إلى مستوى منخفض لدخل الفرد وإلى معدل نمو الدخل متقلب ومنخفض بصورة عامة. ومن أجل زيادة كلا المعدلين وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، سيتعين على السلطة الفلسطينية أن تضع استراتيجية تتحول بالاقتصاد نحو مسار إيجابي جديد نوعياً يعزز النمو ويتسم بارتفاع مستوى الكفاءة ويفضي إلى ارتفاع متواصل في الدخل. وفي حين أن الإطار السياسي والاقتصادي لفترة ما بعد المرحلة الانتقالية سيتيح بذل جهد أكثر منهجية لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن استمرار توافر الموارد الخارجية سيظل يشكل عاملاً بالغ الأهمية لمواصلة برنامج الإعمار والتنمية خلال العقد المقبل^(٩).

الجدول ١ - الأرض الفلسطينية^(١): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ١٩٩٤ و١٩٩٦-١٩٩٨

المؤشر/الوحدات	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الحسابات القومية				
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢ ٦٢٤	٣ ٤١٣	٤ ١٧٣	٤ ٤٨٤
الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣ ٠٩٦	٣ ٨٦٤	٤ ٩٠٦	٥ ٤٧٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)	١ ٢٧٤	١ ٤٩٧	١ ٥٠٠	١ ٥٤٨
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولارات)	١ ٥٠٣	١ ٦٩٥	١ ٧٦٣	١ ٨٩٠
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي				
الاستهلاك الخاص، بما في ذلك المؤسسات غير المستهدفة للربح (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١٠٥	١٠٦	١٠٠	٩٨
الاستهلاك الحكومي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١٣	٢٠	٢٣	٢٤
الاستثمار الخاص، بما في ذلك التغيرات في المخزون (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٣	٢٦	٣٥	٣٢
الاستثمار الحكومي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٦	٧	٧	٦
ميزان تجارة السلع والخدمات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٥١-	٥٩-	٦٥-	٦٠-
ميزان المدفوعات				
رصيد السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	٩٧٧-	١ ٨٥٦-	٢ ٠٧٤-	٢ ٤٣٩-
صافي دخل عوامل الإنتاج (بملايين الدولارات)	٥٧٥	٤٦٩	٦٠٦	٨٢٨
صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)	٥٥٩	٥٩٤	٣٨٥	٣٥٤
ميزان الحساب الجاري: السلع والخدمات وصافي دخل عوامل الإنتاج وصافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)	١٥٧	٧٩٣-	١ ٠٨٣-	١ ٢٥٦-
التمويل من المانحين (بملايين الدولارات)	٦٦٥	٧٣٥	٧١٦	٥٤٩
صافي تحركات رأس المال والخطأ والسهو والتفاوتات (بملايين الدولارات)	٨٢٢	٥٨-	٣٦٧-	٧٠٧-
السكان والعمالة				
السكان (بالآلاف)	٢ ٠٦٠	٢ ٢٧٩	٢ ٧٨٢	٢ ٨٩٦
البطالة (نسبة مئوية من قوة العمل)	١٥	٢٤	٢٠	١٥
العمل في إسرائيل (نسبة مئوية من مجموع العاملين)	١٨	١٤	١٧	٢١

- المصادر:
- الحسابات القومية والسكان والعمالة: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس), MAS Economic Monitor, No. 6, April 2000.
 - الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي: تقديرات أمانة الأونكتاد لعام ١٩٩٤؛ وتقديرات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء للأعوام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨.
 - ميزان المدفوعات: السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي "West Bank and Gaza Economic Policy Framework - Progress Report", 31 May 2000.
- (أ) باستثناء القدس الشرقية.

الفصل الثاني

المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف - برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني

١١ - منذ إيفاد البعثات الاستشارية والتقييمية الأولى التي قام بها موظفو الأونكتاد إلى مناطق السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥، تطورت المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني لتتخذ شكل برنامج للتعاون التقني متكامل ومتعدد الأوجه يعتمد على الخبرة الفنية للأمانة ككل. وعندما شرع الأونكتاد في الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية، كانت هذه الأنشطة تندرج ضمن إطار "برنامج أنشطة التعاون التقني لدعم التجارة والمالية الفلسطينية وما يتصل بهما من خدمات" (١٠)، وهو البرنامج الذي أقرته السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥. وقد حدد هذا البرنامج الخطوط العريضة للمساعدة في مجال بناء القدرات والمؤسسات في إطار ستة عناوين: إجراءات التجارة الدولية؛ والسياسات والاستراتيجيات التجارية؛ وتجارة السلع الأساسية وترويج الصادرات؛ ونظم وخدمات النقل التجاري؛ والاستثمار والمشاريع؛ والتدفقات المالية الدولية. وكان تركيز المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد يحدد في البداية على أساس الاحتياجات ذات الأولوية المحددة من قِبَل السلطة الفلسطينية في بدايات مرحلة برنامجها الخاص بالإعمار والتنمية.

١٢ - إلا أنه بالنظر إلى اتساع نطاق احتياجات المساعدة التقنية منذ ذلك الحين، تزايدت أيضا الخبرة الفنية للأمانة وقدرتها على الاستجابة الفعالة وتحسنت قدرات السلطة الفلسطينية على استيعاب مثل هذه المساعدة. وبالتالي فإن مشاركة الأونكتاد قد اتخذت شكلا برنامجيا أكثر وضوحا وتم تجميع الأنشطة في إطار أربع مجموعات من البرامج:

السياسات والاستراتيجيات التجارية؛

تيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل؛

التمويل والتنمية؛

المشاريع والاستثمار وسياسة المنافسة.

١٣ - ومن خلال ربط نتائج البحوث التحليلية والتجريبية للأونكتاد في كل مجال من هذه المجالات باحتياجات المساعدة التقنية المحددة من قِبَل السلطة الفلسطينية، استطاعت الأمانة أن توفر المساعدة التقنية المستهدفة في

المجالات التي تدرج في نطاق اختصاصها. وفي كل مجال من هذه المجالات البرنامجية، يجري توفير الخدمات الاستشارية وتدريب المجموعات وغير ذلك من طرائق المساعدة التقنية سعياً إلى تحقيق الأهداف الإجمالية التالية:

تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية في مجال صنع السياسة وقدراتها الإدارية والتنظيمية والمؤسسية من أجل تحسين أداء قطاعات التجارة والمالية العامة وما يتصل بذلك من خدمات؛
المساهمة في تهيئة بيئة تمكينية ملائمة لحشد الامكانيات الإنمائية للقطاع الخاص الفلسطيني.

١٤- وبحلول عام ٢٠٠٠، كان قد تم تنفيذ خمسة مشاريع بينما كانت الأنشطة التشغيلية جارية في إطار ستة مشاريع أخرى. وكان من المنتظر الشروع في تنفيذ ما طلبته السلطة الفلسطينية من خدمات استشارية ومشاريع جديدة، أو أن هذه المشاريع كانت لا تزال قيد النظر، في ٩ مجالات أخرى مع تزايد الدعم المقدم من المانحين لبرامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. وتتناول الفروع التالية من هذا التقرير التقدم المحرز في هذه المجالات المختلفة، بينما ترد في الجدول ٢ معلومات إضافية عن حالة التمويل والنفقات التقريبية حتى الآن. وبحلول عام ٢٠٠٠، لم تؤمن الأمانة سوى ما نسبته ٤٧ في المائة من مجموع الأموال اللازمة لتنفيذ جميع مقترحات المساعدة التقنية للأونكتاد التي أعدت منذ عام ١٩٩٧. وتمثل هذه النسبة تحسناً عما كانت عليه في السنة الماضية، ولكنه لا تزال هناك فجوة واسعة بين الموارد اللازمة والموارد المتعهد بتوفيرها. ولا يزال الدعم من المانحين يُلتبس لتمويل ١٤ مشروعاً من مشاريع الأونكتاد الجارية والمقترحة التي لا تزال غير ممولة أو التي حصلت على تمويل جزئي فقط.

باء - سياسة التجارة واستراتيجيتها

١- البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية: المرحلة الأولى (نفذت)

١٥- تم تمويل أنشطة تدريب المجموعات في إطار هذا المشروع تمويلاً مشتركاً بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). وقد عقدت الدورة التدريبية الثالثة والأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ حيث ركزت على الاستراتيجيات والمهارات التفاوضية. واتخذت أنشطة التدريب شكل عملية محاكاة بالإضافة إلى عروض قدمها الأونكتاد وخبراء دوليون وشملت ١٨ موظفاً من كبار الموظفين من سبع وزارات تابعة للسلطة الفلسطينية تشارك في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد صُممت عملية التدريب بحيث تركز على الخيارات المتصلة بمختلف الترتيبات التجارية؛ والقضايا النقدية؛ وتطوير استراتيجية التفاوض ومهاراته وتقنياته؛ وأداء الأدوار وعمليات المحاكاة الثنائية؛ ومجموعة مختارة من القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية. كما أن المواد التدريبية التي أعدها الأونكتاد وقام المدربون التابعون للسلطة الفلسطينية

بتعديلها. بما يتوافق مع احتياجاتهم قد استخدمت من قبل المدربين الوطنيين في حلقات العمل التي شارك فيها موظفو السلطة الفلسطينية كمتابعة للتدريب في مجال الدبلوماسية التجارية.

٢- البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية: المرحلة الثانية (جارية)

١٦- بعد الانتهاء بنجاح من تنفيذ المرحلة الأولى من الأنشطة التنفيذية في هذا المجال، طلبت السلطة الفلسطينية إتاحة تنظيم جولة ثانية من الأنشطة التدريبية والخدمات الاستشارية التي تم بصدها التعهد بتوفير بعض التمويل والشروع في تنفيذ الأنشطة المتصلة بها. وتهدف الأنشطة المضطلع بها في إطار المرحلة الثانية إلى تعزيز الانجازات المحققة فيما يتصل بجميع عناصر هذا المشروع وتركيز الخدمات الاستشارية على بعض القضايا المحددة التي تهم السلطة الفلسطينية، وبخاصة فيما يتصل بعلاقتها في المستقبل مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما أن أنشطة هذه المرحلة ستسهم في تعزيز التفاعل وفي بناء توافق آراء بين القطاعين العام والخاص الفلسطينيين بشأن القضايا التي هي موضع اهتمامهما المشترك. وتشتمل الأنشطة المقترحة على عقد ندوة رفيعة المستوى حول حالة المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية؛ وتنظيم دورات إعلامية/تدريبية للمشاركين من القطاعين العام والخاص بشأن القضايا الناشئة في إطار منظمة التجارة العالمية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية بشأن القضايا ذات الأولوية المحددة من قبل السلطة الفلسطينية فيما يتصل بمنظمة التجارة العالمية؛ وتوفير التدريب في مجال مهارات وتقنيات التفاوض لصالح المسؤولين المشاركين في المفاوضات التجارية. ومن الضروري أيضاً تكييف المواد التدريبية وترجمة بعضها من أجل إتاحة استخدامها على نطاق أوسع.

٣- الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية (جارية)

١٧- تم توفير خدمات استشارية للسلطة الفلسطينية في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في سياق الاستعدادات للمفاوضات التجارية المقبلة مع مختلف الشركاء التجاريين. وقد طلبت وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية من الأونكتاد أن يكشف خدماته الاستشارية وأن يوجه خبرته الفنية المناسبة لمساعدة السلطة الفلسطينية، وبخاصة في مجالي تطوير السياسة التجارية الوطنية وتقييم خيارات السياسة التجارية الاستراتيجية. وفي حين أن البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية يتناول هذه الاحتياجات على المستوى المتعدد الأطراف، فإن ثمة حاجة لبحث القضايا على المستويين الثنائي والإقليمي، بما في ذلك الآثار المترتبة على انضمام فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية. ويلزم توفير موارد من خارج الميزانية لمساعدة السلطة الفلسطينية في صياغة "سياسة التجارة الفلسطينية واستراتيجية التنمية القطاعية" حسبما اقترح في اجتماع الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعقود مؤخراً، وهو ما تنظر فيه السلطة الفلسطينية حالياً.

٤- تجارة الترانزيت والنقل العابر (جارية)

١٨- كجزء من الاستعدادات لعقد الاتفاقات التجارية المرتقبة، طلبت السلطة الفلسطينية مساعدة تقنية من الأونكتاد في تصميم اتفاقات أطر النقل العابر مع أقرب الشركاء في سياق التعاون دون الإقليمي في هذا المجال. وستتمكن الأمانة، معتمدة على خبرتها الفنية في مناطق أخرى من العالم ومستخدمة الموارد المتاحة لها، من توفير خدمات استشارية محدودة في هذا المجال. وهذه تشمل تقييم المتطلبات المادية ومتطلبات السياسة العامة اللازمة لتسهيل وضع ترتيبات تبادلية منسقة في مجال النقل العابر مع كل من إسرائيل ومصر والأردن، وتحديد القضايا التي ينبغي أن تُدرج في اتفاقات أطر النقل العابر بما يتوافق مع المعايير والقواعد الدولية الراهنة. ولكن الاستجابة على نحو أكمل لطلب السلطة الفلسطينية هذا، بما في ذلك توفير التدريب لمجموعات من المسؤولين عن إدارة مرافق النقل العابر، تتوقف على مدى توافر الموارد من خارج الميزانية.

٥- التوريد الدولي للسلع الغذائية الاستراتيجية (مقترح)

١٩- حددت بعثات الأونكتاد الاستشارية التي أُوفدت منذ عام ١٩٩٥ عدداً من التدابير التي يلزم اتخاذها في إطار مشروع للمساعدة التقنية، بما في ذلك عقد حلقة دراسية بشأن إدارة تجارة السلع الغذائية وتوريد السلع الأساسية. وبعد أن أبدت إحدى الجهات المانحة المحتملة اهتماماً بهذا المشروع، أُجريت مشاورات جديدة مع وزارة التموين في السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠. وأعادت السلطة الفلسطينية دراسة مسودة اقتراح المشروع على ضوء الظروف والاحتياجات الحالية وقدمت عدداً من المقترحات لتحسين تصميمه وتأثيره. ومن المتوخى أن يؤدي هذا المشروع النموذجي إلى الكشف عن عدد من المجالات التي يمكن فيها تقديم المساعدة، على سبيل المتابعة، إلى السلطة الفلسطينية في ميدان تجارة السلع على مستويي الواردات والصادرات، فضلاً عما يتصل بذلك من احتياجات خاصة بالبُنى التحتية المادية. وسيكون لتحديد وتلبية احتياجات المساعدة التقنية في هذا المجال الأخير صلة بعمل الوكالات الدولية الأخرى التي ستدعى إلى المشاركة في الحلقة الدراسية ومن بينها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسة العامة للمراقبة (Société Générale de Surveillance).

جيم - تيسير التجارة

١- تعزيز القدرات التشغيلية في مجال إدارة الجمارك (مُنْفَذ)

٢٠- بدأت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في هذا المجال بإيفاد بعثات استشارية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ اشتملت على تقديم توصيات لإصلاح الترتيبات المؤسسية والإجرائية التي تؤثر في إدارة الجمارك. واستجابة لطلب من الإدارة العامة للجمارك والمكوس التابعة للسلطة الفلسطينية، أوفد الأونكتاد بعثة استشارية جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لتقييم احتياجات السلطة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات في مجال

الإجراءات الجمركية وإجراء تجربة عملية لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA++) لصالح مجموعة من موظفي السلطة الفلسطينية. وقد أثارت هذه البعثة اهتماماً جدياً لدى المشتركين والمسؤولين التابعين للسلطة الفلسطينية ببرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة تقريراً تقييماً مفصلاً وتوصيات بالإجراءات التي يلزم أن تتخذها السلطة الفلسطينية بشأن التدابير العامة لتيسير التجارة والشروع في العمل التحضيري المفضي إلى أتمتة إجراءات تجهيز الإقرارات الجمركية.

٢- التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في مجال الخدمات ذات الصلة بالتجارة: المرحلة الأولى (مُنفذة)

٢١- تم تصميم هذا المشروع من أجل تعزيز الإنجازات المحققة في إطار عملية السلام منذ عام ١٩٩٣ والاتفاقات المعقودة بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن بشأن التعاون في مجالات الإجراءات الجمركية، وتنسيق خدمات النقل، وتبسيط ومواءمة الخدمات والعمليات التجارية. وقد نشر الأونكتاد في أوائل عام ٢٠٠٠ تقريراً موضوعياً عن القضايا المشمولة بهذه التوصية بالإضافة إلى توصياته المتصلة بالسياسة العامة وتوصياته الإجرائية^(١). وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، كان قد تم إنجاز جميع الأنشطة المبرمجة، مع عقد اجتماع حكومي ثلاثي في عمان حضره ثلاثة منسقين للمشروع على المستوى الوطني وممثلون عن الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ذلك الاجتماع، اتفق ممثلو مصر والأردن والسلطة الفلسطينية على أن استنتاجات وتوصيات حلقة العمل المعقودة في رام الله في إطار هذا المشروع تشكل برنامج عمل تقني مناسب لتنشيط التعاون التجاري وترسي أساساً لتفعيل أطر التعاون القائمة. كما اقترحوا أن يكون من أهداف الاجتماع الوزاري الثلاثي الذي اقترحه حلقة العمل المعقودة في رام الله اعتماد خطة عمل ملموسة يمكن تنفيذها. واقترح ممثلو الشركاء الثلاثة أيضاً أن تتم معالجة الحاجة إلى بلورة رؤية مشتركة فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والتجارية في المستقبل.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، انبثقت عن هذا المشروع عدة خطوات اتخذت على سبيل المتابعة على المستوى دون الإقليمي ومستوى السلطة الفلسطينية. فقد استضافت النقطة التجارية الدولية المصرية اجتماعاً تقنياً للنقاط التجارية الفلسطينية والمصرية والأردنية عُقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. بمشاركة من الأونكتاد ودعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مناقشة مسألة تنمية التعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، تم إيفاد بعثتين استشاريتين للأونكتاد بناء على طلب السلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠٠٠. وبحث البعثة الأولى مسألة زيادة تطوير النقاط التجارية الفلسطينية والتعاون مع النقاط التجارية الأخرى في المنطقة، بينما ساعدت البعثة الثانية في صياغة اختصاصات لجنة وطنية معنية بتيسير التجارة والنقل في سياق المبادرات الجارية للقطاع الخاص في هذا المجال.

٣- تعزيز الكفاءة التجارية: النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله: المرحلة الأولى (مُنفَّذة)

٢٣- أُنشئت النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله في عام ١٩٩٩ بدعم من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستضافت وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله خلال مرحلة إنشائها التي أُنجزت بحلول أوائل عام ٢٠٠٠. وحالما دخلت النقطة التجارية الفلسطينية مرحلة التشغيل الكامل وبدأت في توفير المعلومات التجارية وخدمات تيسير التجارة لمجموعة من المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم، قررت السلطة الفلسطينية أن تنقل مقر النقطة التجارية إلى القطاع الخاص. واستناداً إلى تقييم تقني لأوساط القطاع الخاص التي يُحتمل أن تستضيف النقطة التجارية الفلسطينية، تم اختيار مركز التجارة الفلسطينية (PALTRADE) باعتباره أنسب منظمة لترويج وتيسير التجارة تتمتع بالقدرة على دعم وتطوير هذه النقطة التجارية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، وتحت رعاية وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية، تم رسمياً تدشين النقطة التجارية الفلسطينية في مركز التجارة الفلسطينية كعنصر يشكل جزءاً لا يتجزأ من الخدمات التي يقدمها في مجال دعم التجارة. وسيظل الهدف الرئيسي للنقطة التجارية الفلسطينية يتمثل في تنسيق توفير خدمات دعم التجارة لمجتمع الأعمال الفلسطيني وتشجيع مشاركة شركات جديدة ومنظمي مشاريع جدد، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في التجارة الإقليمية والدولية. وإذا ما أُريد تحقيق الإمكانيات الكاملة لهذا المشروع، فإن أنشطة المتابعة والتدريب وتوسيع نطاق مفهوم النقاط التجارية ليشمل غزة ستطلب توفير دعم جديد من موارد خارج عن الميزانية حتى عام ٢٠٠١.

٤- التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في مجال الخدمات ذات الصلة بالتجارة: المرحلة الثانية (مقترحة)

٢٤- وعلى ضوء النجاح المحقق في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع، طلبت السلطة الفلسطينية، بدعم من مصر والأردن، أن يواصل الأونكتاد بحث مقترحات المساعدة التقنية لتعزيز التعاون دون الإقليمي في هذه القطاعات وأن يسعى إلى تأمين الموارد الضرورية لتنفيذ خطة عمل ثانية. ويسعى الأونكتاد حالياً إلى تأمين التمويل لهذا المشروع. وبصورة محددة، سيسير تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في ثلاثة مسارات موضوعية متزامنة بهدف تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المرحلة الأولى وتوسيع الإطار دون الإقليمي لتنمية وتنويع التجارة الخارجية الفلسطينية:

- ترويج ونشر نتائج حلقة العمل المعقودة في رام الله في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لدى أوساط القطاع الخاص في كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، وتحديث هذه النتائج حسب مقتضى الحال؛

- تعميق بحث الخدمات التجارية ذات الصلة بين مصر والأردن والسلطة الفلسطينية بحيث يشمل قطاعاً رئيسياً لم تشمله المرحلة الأولى (خدمات النقل والتمويل وشبكات التوزيع)؛
- توسيع نطاق التعاون دون الإقليمي مع السلطة الفلسطينية في مجال الخدمات ذات الصلة بالتجارة عن طريق إدراج الشركاء التجاريين الإقليميين الآخرين المحتملين، مع التشديد بصفة خاصة على ما يترتب على انضمام فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية من آثار على قضايا تيسير التجارة.

٥- تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لميناء غزة (مقترح)

٢٥- استجابة لطلب مقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٩ بأن يجدد الأونكتاد مساعدته في هذا المجال، اقترحت الأمانة أن يوفد الأونكتاد بعثة خاصة بميناء غزة تركز على طلب السلطة الفلسطينية للمساعدة في إعداد التشريعات المتعلقة بالميناء. وستقوم البعثة المقترحة أيضاً بإعداد اقتراح مشروع متابعة للمساعدة التقنية لإنشاء خلية في الميناء تكون بمثابة أمانة فنية لسلطة ميناء غزة تتولى الإشراف على تخطيط الميناء وإنشائه وتشغيله، وضمان أوجه الترابط الكافية بين الجوانب القانونية والهندسية والتجارية والبيئية والأمنية وغيرها من الجوانب التقنية لهذا المشروع. وقد تم منذ عام ١٩٩٩ تعليق الجهود المبذولة لتعبئة الموارد اللازمة لتغطية تكاليف هذه البعثة وذلك بسبب حدوث تأخيرات جديدة في استهلال عملية إنشاء الميناء. إلا أنه عندما شُرع أخيراً في عملية بناء الميناء في منتصف عام ٢٠٠٠، أبدت السلطة الفلسطينية اهتمامها بأن يشرع الأونكتاد في اتصالات لتأمين التمويل اللازم لتوفير المساعدة التقنية المطلوبة للسلطة الفلسطينية في هذا المجال.

٦- الاستعدادات لتشغيل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (مقترح)

٢٦- بعد دراسة متأنية لتوصيات الأونكتاد التي انبثقت عن البعثة الاستشارية التي أوفدت في عام ١٩٩٩، أقرت وزارة المالية في السلطة الفلسطينية (الإدارة العامة للجمارك والمكوس) اقتراح الأونكتاد الذي يدعو إلى إنشاء النظام الآلي للبيانات الجمركية لدى السلطة الفلسطينية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، طلبت السلطة الفلسطينية من الأونكتاد أن يحدد مصادر التمويل المحتملة لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع التي يمكن أن يعقبها إنشاء هذا النظام وتشغيله على نحو كامل. وكحل مؤقت يتيح الحصول على الإحصاءات المتعلقة بالإقرارات الجمركية وتحسين تحصيل الإيرادات الجمركية، فإن من شأن المشروع التمهيدي أن يمكّن السلطة الفلسطينية من التوفيق بين بيانات الإقرارات الجمركية وبيانات القوائم التي تقدمها إسرائيل؛ وتوفير إحصاءات لإدماجها في النظام المحوسب القائم لدى السلطة الفلسطينية؛ واستخدام إحصاءات النظام الآلي للبيانات الجمركية من أجل تطبيق ضوابط مراجعة الحسابات. وهذا يشمل تركيب نظام بسيط في مطار غزة الدولي وفي مواقع أخرى يتم اختيارها من أجل

معالجة الإقرارات المبسطة فضلاً عن تركيب نظام في مكتب مركزي واحد بهدف معالجة الإقرارات بعد التخليص الجمركي. كما سيتم توفير التدريب التقني والوظيفي ذي الصلة لموظفي الجمارك فضلاً عن الاضطلاع بعملية مراجعة للتشريعات والتعريفات. كما تستهدف المرحلة الأولى إلى تحديد الاحتياجات لنظام أكثر شمولاً يغطي جميع أنواع التعاملات الجمركية ولتقييم الاحتياجات التدريبية والاحتياجات للمعدات اللازمة لتوسيع نطاق النظام بحيث يشمل جميع المكاتب ذات الصلة. وهناك مشاورات جارية مع مصدر محتمل للتمويل المتعدد الأطراف من أجل بلورة هذا الاقتراح وتأمين التمويل اللازم للمرحلة التمهيديّة لتطبيق النظام الآلي للبيانات الجمركية.

٧- تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة: البرنامج التدريبي في مجال التجارة (TRAINFORTRADE) (مقترح)

٢٧- بالنظر إلى قيود الموارد، لم يتمكن الأونكتاد من تطوير برنامج للتدريب في مجال التجارة لصالح السلطة الفلسطينية على النحو المبين في مقترحات سابقة (إعداد المواد التدريبية، وتنظيم حلقات عمل تدريبية، وتوفير الخدمات الاستشارية لتعزيز القدرات التدريبية المحلية). وكخطوة أولى في هذا الخصوص، طلبت السلطة الفلسطينية أن يتولى الأونكتاد الإشراف على عملية تقييم للاحتياجات التدريبية والمساعدة في إعداد استراتيجية وبرنامج تدريبيين. ومن شأن هذا أن يشكل الأساس لجهود تعبئة الموارد التي ستبذل لاحقاً من أجل تنمية القدرات التدريبية الفلسطينية في هذا المجال الذي أخذ يكتسب أهمية متزايدة مع زيادة انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على التجارة الدولية بمختلف مستوياتها. ومن شأن المواد التي أُعدت حديثاً فيما يتعلق بالتدريب في مجال التجارة، فضلاً عن إعادة تركيز البرنامج، أن توفر أساساً قوياً يُستند إليه في تطوير مشروع شامل في هذا المجال بالاعتماد على القدرات والخبرات المؤسسية الفلسطينية الهائلة في مجالي التعليم الأكاديمي والفني.

٨- السلاسل الإحصائية بشأن التجارة الدولية (مقترح)

٢٨- منذ قيام الأونكتاد بإيفاد بعثاته الاستشارية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، سجل عمل الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء تقدماً كبيراً في هذا المجال. ولا يزال تبادل المعلومات مع الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء مستمراً وقد أفضت المشاورات التي أجريت مؤخراً إلى تحديد بعض المجالات التي يمكن فيها توثيق التعاون. وهذه تشمل إدماج السلاسل الإحصائية التي يعدها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بشأن التجارة الدولية في قاعدة بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية للأونكتاد فضلاً عن إمكانية توفير خدمات استشارية بهدف تحسين نوعية بيانات هذه السلاسل. وفي سياق المشروع المقترح الخاص بالنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، سيكون هناك مجال لتقديم مساهمة ملموسة في تطوير إحصاءات تجارية تكون موثوقة ودقيقة إلى حد أبعد، بالتعاون الوثيق مع الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

دال - التمويل والتنمية

١- تعزيز القدرات في مجال مراقبة الديون والتحليل المالي (مقترح)

٢٩- وكما ذكر سابقاً، قامت أمانة الأونكتاد في عام ١٩٩٩، بالتشاور الوثيق مع وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، بوضع الصيغة النهائية لاقتراح مشروع يرمي إلى مساعدة السلطة الفلسطينية في هذا المجال الرئيسي من مجالات الإدارة. ويتألف الاقتراح من أربعة عناصر رئيسية: تهيئة البيئة المؤسسية لعمل مكتب مراقبة الديون التابع للسلطة الفلسطينية؛ واستخدام الحاسوب في عمل هذا المكتب من خلال تركيب نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS 5.1)؛ وتجميع بيانات هذا النظام باللغة العربية؛ وإعداد مبادئ توجيهية لتمويل الاستثمار العام والاستخدام الأمثل لأدوات الدين العام. وفي أوائل عام ٢٠٠٠، قدمت السلطة الفلسطينية اقتراح المشروع إلى إحدى الجهات الشانئة المانحة التي وافقت من حيث المبدأ على تمويل اقتراح المشروع الرئيسي هذا. وقد أدى قيام السلطة الفلسطينية بإنشاء المجلس الأعلى للتنمية (انظر الفصل الأول) الذي تندرج ضمن ولايته مهمة الإشراف على قضايا الدين العام إلى إعطاء قوة دفع إضافية بهذا المشروع على ضوء مساهمته في تحسين الإدارة والشفافية المالية. ومن المتوقع أن تبدأ أنشطة المشروع قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

٢- تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي (جارٍ)

٣٠- إن الخدمات الاستشارية التي قدمها الأونكتاد في هذا الشأن في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قد ساعدت مراقب التأمين التابع للسلطة الفلسطينية في التوصل إلى وضع قانون التأمين، وتحديد دور السلطة الإشرافية والتشغيل الفعال لصندوق تعويض ضحايا حوادث السيارات. كما أعدت الأمانة مقترحات لتقديم المساعدة التقنية في مجال تدريب المسؤولين عن تنظيم قطاع التأمين ووكلاء التأمين، رغم عدم توفير الموارد اللازمة لمواصلة العمل في هذا المجال. ويظل الأونكتاد مستعداً لتوفير الخدمات الاستشارية على سبيل المتابعة من أجل مساعدة السلطة الفلسطينية التي تعمل على تطوير استراتيجيتها في هذا القطاع، وهي استراتيجية تواجه حالة حرجة على نحو متزايد بالنظر إلى تخلف حالة صناعة التأمين وما يترتب على ذلك من صعوبات في تنظيم السوق.

٣- إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني (جارٍ)

٣١- استطاعت أمانة الأونكتاد، معتمدة على ما سبق لها أن أجرته من بحوث وتحليلات بشأن الاقتصاد الفلسطيني، أن تنجز عملية تحديث وإعادة برمجة قاعدة بيانات إحصائية وإطار للتحليل الاقتصادي القياسي من أجل دراسة إمكانيات التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني. ويبين "إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني للفترة ١٩٩٤-٢٠١٠" العلاقات التي كانت قائمة قبل عام ١٩٩٤ بين المجاميع الديمغرافية والاقتصادية الفلسطينية الرئيسية والسيناريوهات البديلة للمشاريع بالنسبة للأداء المرتقب على ضوء الافتراضات الاختيارية والقرارات

المتخذة على صعيد السياسة العامة. كما أن المقصود بهذا الإطار الذي وضع في المقام الأول كأداة بحثية من أدوات الأمانة أن يستخدم أيضاً كأداة مرجعية إرشادية من قبل المراكز الفلسطينية المسؤولة عن البحث والتخطيط ورسم السياسات. وقد تم عرض النتائج الأولية لهذا الإطار في حلقتين دراسيتين عقدتا مؤخراً بشأن الاقتصاد الفلسطيني وسيقوم الأونكتاد بنشر هذه النتائج. وستتاح للسلطة الفلسطينية نسخة من هذا الإطار في شكل برنامج محوسب وقاعدة بيانات. وتجري مناقشات مع السلطة الفلسطينية بشأن السياق الأنسب لتطبيق هذا الإطار، فضلاً عن الاحتياجات التدريبية الفلسطينية في مجال وضع النماذج والتنبؤات الاقتصادية.

هاء - الاستثمار والمشاريع والمنافسة

١- دراسة جدوى لإنشاء منطقة صناعية في نابلس (نفذت)

٣٢- اشتمل هذا المشروع على قيام الأونكتاد بإعداد دراسة جدوى شاملة فيما يتصل بإنشاء المنطقة الصناعية في نابلس، بالتعاون الوثيق مع وزارة الصناعة الفلسطينية وسلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية (PIEFZA). وقد أُنجز تنفيذ هذا المشروع بالكامل بحلول منتصف عام ١٩٩٩. وأبلغ الأونكتاد في وقت لاحق بأن المانحين الثنائيين ينظرون في تمويل تكاليف التطوير خارج الموقع للمنطقة الصناعية في نابلس، بينما يجري العمل على تشكيل تجمع من شركات مشاريع القطاع الخاص (كونسورتيوم) من أجل تمويل إنشاء الهياكل الأساسية في الموقع وإدارة المنطقة الصناعية. وقد أبلغت سلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية الأونكتاد بأنها ستظل تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال، وبخاصة فيما يتعلق باحتذاب المستثمرين إلى المنطقة الصناعية في نابلس. ووفقاً للنتائج التي ستمخض عنها المشاورات، يأمل الأونكتاد في أن يتمكن من الاستجابة لهذا الطلب.

٢- دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مقترح)

٣٣- في سياق البرنامج المعروف باسم (MED 2000) الذي ينفذه الأونكتاد بالاشتراك مع وكالات أخرى، أمكن إدراج السلطة الفلسطينية في برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية بهدف تعزيز الدور الإنمائي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي سياق التحضير لتقديم المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية في هذا المجال الجديد، استقصت الأمانة بعناية الأوضاع الميدانية وأجرت تقييماً لاستراتيجيات المساعدة الاختيارية، آخذة في اعتبارها مجموعة البرامج الجارية الممولة من قبل المانحين في هذا القطاع. وقد تطلب هذا قيام موظفين من الأونكتاد ببعثة برمجة في أواخر عام ١٩٩٩ قام بعدها خبير استشاري دولي بإعداد تقرير ميداني عن الحالة العامة للمشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها الإنمائية^(١٢). وأسفرت بعثة ثانية معنية بصياغة المشاريع أوفدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن التوصل إلى اتفاق حول الشروع في تنفيذ برنامج تنظيم المشاريع - دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC) في الأرض الفلسطينية في وقت لاحق من هذه السنة، حيث تستضيف

إحدى مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، وهي صندوق التنمية الفلسطينية، عملية تنفيذ هذا البرنامج على الصعيد المحلي. كما أن هذا المشروع الذي يرمي إلى تحسين وتعزيز مهارات تنظيم المشاريع الفلسطينية على أعلى مستوى سينسق على نحو وثيق مع البرامج ذات الصلة التي يجري تنفيذها من أجل توفير المساعدة التقنية والارتقاء بالمستوى الصناعي وتحسين إمكانية تمويل المشاريع والحصول على دعم تسويقي لصالح المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- تشجيع الاستثمار (جارٍ)

٣٤- على ضوء التنفيذ الفعال لمشروع إنشاء المنطقة الصناعية في نابلس، أدرج الأونكتاد في قائمة مصغرة تشتمل على شركات القطاع الخاص المحلية والدولية الرئيسية التي تم اختيارها للمشاركة في عملية "اختيار على أساس النوعية" فيما يخص مقترحات تقديم المساعدة إلى هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية. ويعالج المشروع المقترح الذي سيموله البنك الدولي عدداً من الاحتياجات للمساعدة التقنية في مجال تقييم وتشجيع الاستثمار في إطار ولاية هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية التي أنشئت وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني. وقد جاء اقتراح الأونكتاد الذي قدم في أواخر عام ١٩٩٩ في المرتبة الثانية بعد أن كان منافساً قوياً على المرتبة الأولى، ومن ثم لم يتم اختياره. وفي هذه الأثناء، أكد الأونكتاد للسلطة الفلسطينية استعداداته للاستجابة لطلبات تقديم المساعدة التقنية إلى هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية حسبما يلزم ورهنًا بتوافر الموارد.

٤- قانون وسياسة المنافسة (مقترح)

٣٥- إن أحد المجالات الرئيسية لإصلاحات السياسة العامة التي ستضطلع بها السلطة الفلسطينية في سياق عمل المجلس الأعلى للتنمية (انظر الفصل الأول) يتمثل في عملية خصخصة الممتلكات التجارية للسلطة الفلسطينية وهيئة بيئة أكثر شفافية ومواتاة لتنافس القطاع الخاص. وقد أجريت مناقشات مع السلطة الفلسطينية بشأن برنامج عملها في هذا المجال الجديد من مجالات الاهتمام، ولكنه لم يتم بعد تحديد احتياجاتها للمساعدة التقنية تحديداً دقيقاً. ومع توسع دور المجلس الأعلى للتنمية في الفترة المقبلة وتزايد الحاجة لإرساء ضمانات قانونية ومؤسسية تكفل المنافسة، سيواصل الأونكتاد اتصالاته بالسلطة الفلسطينية لكي يتمكن من الاستجابة لأي طلب لتقديم المساعدة في هذا المجال من مجالات اختصاصه.

الفصل الثالث

المواءمة وتعبئة الموارد وبرنامج العمل

ألف - التعاون بين الوكالات والدعم المقدم من المانحين والمشاورات مع فلسطين

٣٦- وفقاً للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، قام الأونكتاد بتكثيف تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى من أجل تعزيز أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في العمل وتنسيق الأنشطة ذات الصلة. وفي عدة مجالات، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتبع نهج عمل يقوم على التعاون الوثيق في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك، بوضع ترتيبات لتمويل وتنفيذ مشاريع الأونكتاد. كما تجري أمانة الأونكتاد عملية تبادل منتظم للمعلومات مع المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأرض المحتلة (UNSCO) وقد شاركت مشاركة نشطة في اجتماع الأمم المتحدة السادس المشترك بين الوكالات الذي عُقد في غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد كان هذا الاجتماع أول مناسبة يُطلب فيها من الوكالات المعنية بدعم التجارة والاستثمار الفلسطينيين أن تشارك بمواردها وخبرتها، وبالتعاون الوثيق مع الوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية، في إعداد "سياسة تجارية واستراتيجية للتنمية القطاعية الفلسطينية" لكي تنظر فيها السلطة الفلسطينية وتعتمدها.

٣٧- ومنذ عام ١٩٩٩، واصلت الأمانة تعاونها مع الوكالات الأخرى النشطة في الميدان. وتشتمل أشكال التعاون على تنسيق المشاريع، وتوفير الخبراء والمواد التدريبية فيما يتصل بأنشطة المساعدة التقنية، وبذل جهود مشتركة لتعبئة الموارد، وتبادل المعلومات وتجميع الاتصالات. وقد تم تعزيز العلاقات في هذه الفترة مع كل من مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة؛ والبنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٣٨- وقد شهدت السنة الماضية تحولاً في قدرة الأمانة على توفير مساعدة تقنية ملموسة وفعالة إلى الشعب الفلسطيني. وهذا يمكن أن يُعزى إلى عدد من العوامل مثل المكانة التي اكتسبتها الأمانة على مدى السنوات القليلة الأولى من جهودها المبذولة في هذا المجال وسط مجموعة واسعة من الفعاليات الدولية والثنائية؛ وتزايد حاجة السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة من مراحل تنميتها المؤسسية لذلك النوع من المساعدة التقنية التي يمكن لوكالة مثل الأونكتاد أن تقدمها؛ وتحسين القدرات الإدارية والتنظيمية ضمن وزارات السلطة الفلسطينية التي يتعامل معها الأونكتاد. إلا أنه من المؤكد أن القوة الدافعة الرئيسية لتزايد مشاركة الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني قد تمثلت في اعتراف المانحين الثنائيين الرئيسيين بما تتسم به مختلف أنشطة الأونكتاد في مجال

المساعدة التقنية، سواء بصورة عامة أو في هذه الحالة الخاصة بالتحديد، من أهمية واختصاص تقنيين. ولقد استفادت الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من الدعم السخي، من موارد خارجة عن الميزانية، الذي قدمته بالفعل أو تعهدت بتقديمه حكومات إيطاليا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة. إلا أن مقترحات الأونكتاد الخاصة بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في عدد من مجالات المشاريع لا تزال معلقة. وهذا يحد من قدرة الأمانة على توفير مساعدة عاجلة وفعالة وشاملة استجابة للطلبات ذات الأولوية المحددة من قبل السلطة الفلسطينية ويبرز الحاجة إلى تقديم دعم أقوى لمقترحات الأمانة فيما يتصل بتقديم المساعدة التقنية في هذه المرحلة الهامة من مراحل تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

٣٩- ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، تجرى مشاورات وثيقة ومستمرة مع فلسطين والوزارات المعنية التابعة للسلطة الفلسطينية في جميع مراحل تنفيذ برنامج العمل، وبخاصة فيما يتعلق بتصميم المشاريع وتنفيذها. ولقد أقامت الأمانة، بوصفها واحدة من أولى المنظمات الدولية التي قامت بتحليل القضايا المحيطة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني في فترة الثمانينات، وعلى ضوء ما تظطلع به من أنشطة فعالة وذات أهداف محددة بعناية في مجال تقديم المساعدة التقنية منذ عام ١٩٩٥، بتطوير علاقات تعاونية وثيقة مع فلسطين. وغني عن القول إن هذه العلاقة ستتعزيز أكثر مع إدماج فلسطين إدماجاً كاملاً في الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد.

باء - الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً في إطار برنامج عمل الأمانة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

٤٠- تقتضي الفقرة ٩-١٣(هـ) من الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ أن تعمل الأمانة على "مواصلة عمل الأونكتاد، وفقاً للولاية الممنوحة به، فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لتنمية قدراته من أجل كفالة فعالية صنع السياسة والإدارة في مجال التجارة الدولية والاستثمار والخدمات ذات الصلة". وقد رحبت الفقرة ١٦٧ من خطة العمل التي اعتمدها الأونكتاد العاشر بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعت إلى تكثيفها. وحسبما يتجلى من التقرير المذكور أعلاه بشأن نطاق أنشطة التعاون التقني المنجزة أو الجارية أو المخطط لها من قبل الأمانة، يجري تناول هذه الولاية بطريقة شاملة ومستمرة.

٤١- كما أن الأنشطة المتوخاة في إطار الميزانية البرنامجية المنقحة للأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تبلور المسارات الرئيسية التي سبق تحديدها لعمل الأونكتاد على صعيد تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وتشتمل الأنشطة المبرمجة على ما يلي: (أ) تقديم تقارير سنوية عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني كي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية، على أن تبين فيها الأنشطة البحثية والتشغيلية المضطلع بها من قبل الأمانة؛ و(ب) إصدار ثلاثة منشورات غير متكررة: تقييم شامل أُنجِز في عام ٢٠٠٠ بشأن أداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الانتقالية والاتجاهات المقبلة للسياسة الوطنية والتعاون الإقليمي؛ ونتائج إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني المذكور أعلاه؛ ودليل خاص بالمشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و(ج) الخدمات

الاستشارية؛ و(د) تدريب المجموعات؛ و(هـ) صياغة وتنفيذ المشاريع الميدانية. وقد عُرض في التقرير المقدم إلى المجلس في السنة الأخيرة تقييم لتأثير المساعدة التقنية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني^(١٣)، ويشتمل كل مشروع من مشاريع الأونكتاد على مؤشرات للأداء من أجل رصد مدى تقدم العمل وقياس الأثر. وقد تم بلوغ هذه المستويات القياسية إلى حد بعيد في المشاريع المنجزة رغم أنه لا يزال يتعين إجراء تقييم منهجي للأثر رهناً بتوافر الموارد.

٤٢ - كما أن الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تتلقى الدعم، حسبما يلزم، من مختلف الشعب الموضوعية التابعة للأمانة وتتولى تنسيقها وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في فرع السياسات الاقتصادية الكلية والإنمائية التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وقد أمكن في السنة الماضية تعزيز موارد الموظفين المخصصة من الميزانية العادية لهذا المجال من مجالات العمل بتعيين منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٠. ومن شأن تعزيز قاعدة الموارد المخصصة لهذا المجال من مجالات العمل أن يمكن الأونكتاد من المحافظة على دوره في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتعميق هذا الدور في السنوات المقبلة.

الجدول ٢- برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، ١٩٩٧-٢٠٠١

البرنامج/المشروع (المشاريع الممولة جزئياً والمشاريع غير الممولة مبينة بحروف مائلة)	الهيئة المناظرة في السلطة الفلسطينية	المدة	حالة التمويل (بالدولارات - باستثناء تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية)			مصدر التمويل*	حالة التنفيذ
			الميزانية الإجمالية	التعهدات	النفقات		
السياسات والاستراتيجيات التجارية (TPS)							
TPS1: البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية: المرحلة الأولى	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٨-١٩٩٩	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	اليونيتار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد	أُنجز التنفيذ في عام ١٩٩٩: ثلاث حلقات عمل لتدريب المجموعات
TPS2: البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية: المرحلة الثانية	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٠-٢٠٠١	١١٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	المملكة المتحدة	بدأ التنفيذ في أوائل عام ٢٠٠٠ بموارد من صندوق استئماني للمملكة المتحدة. ويُلتزم تأمين مشاركة في تمويل الرصيد المتبقي (٠٠٠ ٤٥ دولار) من الميزانية الإجمالية.
TPS3: ترتيبات التجارة الثنائية والإقليمية	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٨-٢٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ١٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	خدمات استشارية مقدمة من الخبراء وموظفي الأونكتاد، ١٩٩٨-١٩٩٩؛ تتوقف الأنشطة الجديدة على القضايا الإقليمية.
TPS4: تجارة الترانزيت والنقل العابر	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٠-٢٠٠١	٣٠ ٠٠٠	-	-	-	خدمات استشارية/خدمات الخبراء وحلقات عمل لتدريب المجموعات؛ يجري البحث عن تمويل.

البرنامج/المشروع (المشاريع الممولة جزئياً والمشاريع غير الممولة مبينة بحروف مائلة)	الهيئة المناظرة في السلطة الفلسطينية	المدة	حالة التمويل (بالدولارات - باستثناء تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية)			مصدر التمويل*	حالة التنفيذ
			الميزانية الإجمالية	التعهدات	النفقات		
TPS5: المشتريات الدولية من السلع الغذائية الاستراتيجية	وزارة التمويل	٢٠٠١-٢٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	-	-	-	تجري مراجعة اقتراح المشروع؛ تم تحديد الجهة المانحة المحتملة.
تيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل (TFL)							
TFL1: تعزيز القدرات التشغيلية في مجال إدارة الجمارك	وزارة المالية	١٩٩٩-١٩٩٧	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	الأونكتاد	بعثات تقييم في عام ١٩٩٧ وعرض برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، ١٩٩٩.
TFL2: التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن: المرحلة الأولى	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٩-١٩٩٨	١٢٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أُنجز التنفيذ في عام ١٩٩٩؛ تم توفير الخدمات الاستشارية على سبيل المتابعة في عام ٢٠٠٠.
TFL3: تعزيز الكفاءة التجارية: النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٠-١٩٩٩	١٧٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠ ٣٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٣٠ ٠٠٠	إيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دخلت النقطة التجارية الفلسطينية مرحلة التشغيل عام ٢٠٠٠، عملية المتابعة الخاصة بغزة لم تُموّل بعد.
TFL4: التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن: المرحلة الثانية	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١	٩٠ ٠٠٠	-	-	-	اقتراح مشروع متابعة: يجري العمل على تأمين التمويل.
TFL5: تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية لميناء غزة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٢٠٠١-٢٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	-	-	-	بعثة خاصة بالميناء (حلية الميناء وتشريعات الميناء) أُقرّت: يجري العمل على تأمين التمويل.
TFL6: الاستعدادات لتركيب النظام	وزارة المالية	٢٠٠١-٢٠٠٠	٧٢٠ ٠٠٠	-	-	-	تمت الموافقة على اقتراح

البرنامج/المشروع (المشاريع الممولة جزئياً والمشاريع غير الممولة مبنية بحروف مائلة)	الهيئة المناظرة في السلطة الفلسطينية	المدة	حالة التمويل (بالدولارات - باستثناء تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية)			مصدر التمويل*	حالة التنفيذ
			الميزانية الإجمالية	التعهدات	النفقات		
الآلي لتجهيز البيانات الجمركية							الأونكتاد الخاص بالمرحلة الأولى وتركيب النظام؛ يجري العمل على تأمين التمويل.
TFL7: تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة: برنامج التدريب في مجال التجارة	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بدأت الأنشطة الأولى في عام ١٩٩٨؛ ولم يبدأ بعد تقييم الاحتياجات على سبيل المتابعة؛ يجري العمل على تأمين التمويل.
TFL8: السلاسل الإحصائية بشأن التجارة الدولية	الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء	٢٠٠١	١٢٠ ٠٠٠	-	-	-	فات أوان اقتراح المشروع وأصبح يتطلب مشاورات جديدة وإعادة صياغة.
التمويل والتنمية (FD)							
FD1: تعزيز القدرات في مجال مراقبة الديون والتحليل المالي	وزارة المالية	٢٠٠١-٢٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	-	النرويج	في انتظار الحصول على الموافقة النهائية من الجهة المانحة؛ يُنتظر أن تبدأ أنشطة المشروع في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠.
FD2: تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي	وزارة المالية	٢٠٠١	١٥٠ ٠٠٠	-	-	-	خدمات استشارية في عام ١٩٩٧؛ يُنتظر إيفاد بعثة تقييم جديدة وتحديث اقتراحات المشروع.
FD3: إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	-	-	-	خدمات استشارية وحلقات عمل لتدريب المجموعات؛ يجري العمل على تأمين التمويل.

حالة التنفيذ	مصدر التمويل*	حالة التمويل (بالدولارات - باستثناء تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية)			المدة	الهيئة المناظرة في السلطة الفلسطينية	البرنامج/المشروع (المشاريع الممولة جزئياً والمشاريع غير الممولة مبينة بحروف مائلة)
		النفقات	التعهدات	الميزانية الإجمالية			
الاستثمار والمشاريع والمنافسة (IEC)							
أُنجز التنفيذ في عام ١٩٩٩.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٣٠.٠٠٠	٢٦٠.٠٠٠	٢٦٠.٠٠٠	١٩٩٧-١٩٩٩	وزارة الصناعة	IEC1: دراسة جدوى لإنشاء المنطقة الصناعية في نابلس
يُجري إعداد وثيقة المشروع؛ تبدأ الأنشطة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠.	إيطاليا	-	٣٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠١	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	IEC2: تقديم الدعم لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: برنامج EMPRETEC
مشاركة خبراء من السلطة الفلسطينية في ندوة إقليمية؛ يُنتظر تقديم خدمات استشارية جديدة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٠.٠٠٠	-	٤٠.٠٠٠	١٩٩٨-٢٠٠٠	وزارة الاقتصاد والتجارة	IEC3: سياسات تشجيع الاستثمار
يُعتمد إيفاد بعثة تقييم في أواخر عام ٢٠٠٠.	-	-	-	-	٢٠٠٠-٢٠٠١	وزارة الاقتصاد والتجارة	IEC4: سياسة المنافسة الفلسطينية
	-	٦٢٠.٠٠٠	١٤٦٠.٠٠٠	٣١٣٠.٠٠٠	١٩٩٧-٢٠٠١	ست جهات مناظرة تابعة للسلطة الفلسطينية	المجموع: ٢٠ مشروعاً

* وبالإضافة إلى ذلك، يُخصص لكل مشروع من المشاريع ما متوسطه شهران من عمل الموظفين العاديين للأونكتاد في السنة وذلك لأغراض دعم المشاريع أو توفير الخدمات الاستشارية.

الحواشي

(١) وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، تدل الإشارات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة الواردة في هذا التقرير على قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتوخياً للإيجاز، يُستخدم أيضاً تعبير "الأرض الفلسطينية" حسب الاقتضاء.

(٢) Palestinian Authority and International Monetary Fund, "West Bank and Gaza Economic Policy Framework-Progress Report", 31 May 2000, p. 4. وقد قُدمت هذه الوثيقة الهامة إلى اجتماع اللجنة المخصصة للاتصال بين المانحين، لشبونة، ٧-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتم نشرها فيما بعد.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) قُدرت القيمة السوقية للممتلكات التجارية للسلطة الفلسطينية بما مقداره ٣٤٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩، المرجع السابق نفسه، المرفق الأول.

(٥) ذكر أن هذا الرقم قد وصل إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، *MAS Economic Monitor*, No. 6., April 2000.

(٦) إن جميع المصادر المنشورة للبيانات والتقديرات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الفلسطيني حسبما هي مستخدمة في هذا التقرير تعتمد جميعها على ثلاثة مصادر رئيسية: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ووزارة المالية، وتقديرات موظفي صندوق النقد الدولي:

— *MAS Economic Monitor*, op.cit.

— "West Bank and Gaza Economic Policy Framework-Progress Report", op.cit.

— Office of the United Nations Special Coordinator "Report on the Palestinian economy", UNSCO, Gaza, Autumn 1999

(٧) تُستثنى القدس الشرقية من البيانات الاقتصادية المقدمة هنا، ما لم يرد ما يدل على خلاف ذلك.

الحواشي (تابع)

(٨) تُعتبر بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني ضعيفة بصورة عامة وهي تنطوي على أخطاء وحالات سهو وتفاوتات خطيرة، الأمر الذي قد يُفسر جزءاً من هذا العجز في "صافي حركات رأس المال"، وهو يقدر بما يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٩. وفيما عدا ذلك، فإن هذا البند يعكس احتياجات الاقتصاد الفلسطيني الفعلية للتمويل الخارجي.

(٩) في سياق مشروع جارٍ لتقديم المساعدة التقنية (انظر الفصل الثاني - دال - ٣)، قامت أمانة الأونكتاد بوضع "إطار محاكاة للاقتصاد الكلي". ويُظهر هذا الإطار قدرة الاقتصاد على التخلص من الاعتماد على المسار السلبي الراهن والحد من الاختلالات الكلية الرئيسية (العجز التجاري، والفجوة بين المدخرات والاستثمار، والبطالة المزمنة) والاستيعاب المنتج لأعداد كبيرة من العائدين على مدى ١٠ سنوات. وهذا يتحقق من خلال اعتماد مجموعة متضافرة من السياسات بهدف زيادة المدخرات المحلية والاستثمار وتوسيع وتنويع الصادرات وتحسين تخصيص تدفقات كبيرة من الموارد الخارجية.

(١٠) صدر في الوثيقة UNCTAD/ECDC/SEU/11، جنيف، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١١) الأونكتاد، التعاون بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن لتعزيز الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية، UNCTAD/GDS/SEU/3، جنيف، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(١٢) سيُصدر الأونكتاد في أوائل عام ٢٠٠١ دليلاً خاصاً بالمشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم يستند إلى هذا العمل البحثي.

(١٣) الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، TD/B/46/5، جنيف، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

— — — — —